

ماذا نعرف عن جهود التعافي بعد الحرب حتى الآن؟

تمويل الإعمار

السياسات

التعويضات

المسوحات

النزوح والعودة

رفع الأنقاض

الملخص الدوري

15 تموز - 30 تشرين الثاني 2025

06

في إطار الجهود المستمرة لرصد ومتابعة مسار التعافي بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان، يواصل «استديو أشغال عامة» عمله في رصد آليات ومسارات الإعمار والتوثيق والتحليل منذ إعلان وقف إطلاق النار في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أبرز المستجدات المسجلة بين ١٥ تموز و٥ تشرين الثاني ٢٠٢٥ في ستة محاور رئيسية:

سياسات إعادة الإعمار، تمويل الإعمار، المسوحات، آليات التعويضات، رفع الأنقاض، بالإضافة إلى النزوح والعودة. منذ إعلان وقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤، لا تزال عملية إعادة الإعمار في لبنان محدودة، مجزأة وممنوعة بشكل أو بآخر. والتطور الأساسي في هذا الصدد هو إعداد اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي استراتيجي وطنية للتعافي والإعمار ترکز على مسارات النزوح، والبنى التحتية، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، دون أن تتضمّن رؤية شاملة أو مشاركة فعلية للمتضررين. وتعتمد الدولة بشكل شبه كامل على القروض والمنح الخارجية في ظل غياب تمويل محلي وإصلاح ضريبي، ما يجعل الملف رهينة للأجندات السياسية.

أما المسوحات، فقد أجريت من قبل مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة ووزارة الزراعة ومنظمات دولية، إلا أن الحاجة لتزايد لقاعدة بيانات موحدة وشفافة ومحدثة. بالنسبة لآلية التعويض الرسمية، فهي حالياً قيد الدرس، في حين تولّى حزب الله تغطية جزء من الأضرار عبر تعويضات مباشرة وبدلات إيجار مؤقتة لسنة إضافية. فيما يخص الركاب، ورغم إزالة نسبة كبيرة من الأنقاض، لا تزال المخالفات البيئية منتشرة نتيجة غياب الرقابة والتنسيق. أما على صعيد النزوح، فلا يزال نحو ٦٤ ألف شخص في حالة نزوح مستمر بسبب الدمار الواسع، وتردّي الخدمات، واستمرار المخاطر الأمنية، ما يطيل أمد الأزمة ويؤكّد هشاشة مسار التعافي حتى اليوم.

السياسات

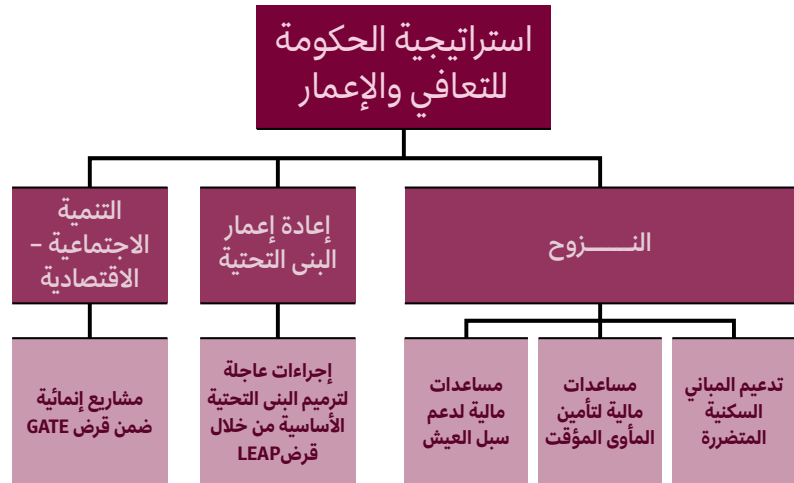
منذ وقف إطلاق النار في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وحتى اليوم، أي بعد مرور قرابة عام، لم تتحرّك السلطات المعنية بالشكل الكافي ولم تنطلق فعلياً عملية إعادة الإعمار. وكان كل ما شهدناه هو صدور قانون في ٣٠ حزيران، بعد مرور أكثر من ٧ أشهر على وقف إطلاق النار، يرمي إلى **إعفاء المتضررين الذي يضمّ مادة حول إعادة بناء المباني المدمّرة**. ويُذكر أنّ هذا القانون يبقى قانوناً مجتزئاً إذ إنّه لم يُقدّم مقارنة شاملة لإعادة الإعمار والتعافي، ويبين عن قصور رسمي وتأخّر في معالجة آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة.

وقد بدأنا في وقتٍ سابق، نشهد بعض التدخلات المتفرقة على صعيد الحكومة أو الوزارات، على مثال التوجهات الاستراتيجية لوزارة الزراعة التي تضع ضمن أولوياتها الإغاثة الطارئة للمزارعين المتضررين، وتقديم وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً للعائلات المتضررة من الحرب انطلاقاً من اتفاق مع البنك الدولي على مساعدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لدعم برنامج أمان للأسر الأكثر فقراً بهدف توسعة التغطية لتشمل هذه العائلات. كما والحديث المستمر بين الحكومة والبنك الدولي حول قرض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لرفع الألقاض، وإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة وبشكل مندرج جغرافياً، بدءاً بالمناطق ذات التواجد السكاني الأكبر (LEAP)، الذي لم يقرّ بعد في مجلس النواب، وقرض لتمويل مشروع التحوّل الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (GATE) الذي تمّ إقراره بقانون والذي يستهدف بجزء منه المناطق المتضرّرة من الحرب.

انطلق العمل على استراتيجية التعافي والإعمار التي تركز على ٣ مسارات متوازية، هي النزوح وإعادة إعمار البنى التحتية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

استراتيجية التعافي والإعمار

لكن التطور الأساسي في هذا الصدد، هو انطلاق العمل على استراتيجية التعافي والإعمار التي طال انتظارها والتي بدأت حالياً تظهر بعض ملامحها والتي تعمل على تطويرها اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي. تمّ تأسيس هذه اللجنة **في آذار الماضي** ولم تجتمع سوى ٣ مرات، **آخرها في ٢٥ آب ٢٠٢٥**^١. وقد تبين خلال الاجتماع الأخير، أنّ الاستراتيجية التي تعتمدها للتعافي والإعمار تركز على ثلاثة مسارات متوازية وهي النزوح، وإعادة إعمار البنى التحتية، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. **وقد تمّ رصد حوالي نصف مليار دولار للمرحلة الأولى من إعادة الإعمار.**



^١ برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، وحضور وزراء: المالية ياسين جابر، الطاقة والمياه جوزيف الصدي، الشؤون الاجتماعية حنين السيد، الاتصالات شارل الحاج، الأشغال العامة والنقل فايز رسامني والبيئة تمارا الزين، الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة العميد بسام نابلسي، رئيس مجلس الإنماء والإعمار محمد قباني ورئيس مجلس الجنوب هاشم حيدر.

فيما خصّ النزوح تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز صمود العائدين والنازحين اللبنانيين عبر مساعدات مالية تهدف لدعم سبل العيش وتأمين المأوى المؤقت، من خلال برنامج «النقد مقابل الإيجار»^٢ (cash for rent) الذي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تأمين تمويل مخصص له، على أن يبدأ التنفيذ مطلع العام المقبل، ومن خلال ما خصص من الموازنة العامة لصالح مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة لتدعيم المباني السكنية المتضررة^٣. وقد بدأ العمل بالترميم الإنشائي لـ **١٥٠ مبنى متضرّر في الضاحية الجنوبية**، ومن خلال مواصلة وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ برنامج «التحويلات النقدية»^٤ الذي سبق وذكرناه.

فيما خصّ إعادة الإعمار، تقوم الاستراتيجية على إطلاق إجراءات عاجلة لترميم البنى التحتية الأساسية، من خلال قرض LEAP^٥ الذي يشرف عليه مجلس الإنماء والإعمار والمنتظر إقراره من قبل مجلس النواب، وهو مخصص لإعادة إعمار البنية التحتية المتضررة، واستعادة الخدمات الأساسية في المناطق المأهولة حصراً.

أما فيما خصّ التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق المتضررة التي يتم إعدادها كمرحلة أولى من استراتيجية وطنية أشمل، فما تشمله حتى الآن هو عددٌ من المشاريع الإنمائية تنفذها وكالات الأمم المتحدة بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار الذي يشرف على قرض GATE الذي ذكرناه سابقاً.

بالرغم من بدء تبلور خطة شاملة نسبياً لإعادة الإعمار والتي من المفترض لاحقاً أن تصدر من خلال مرسوم، فمن الواضح حتى الآن أنّ بعض بنودها مازال أنياً ولا يعتمد على مقاربة مستدامة وطويلة المدى كما هو الحال بالنسبة للمساعدات الاجتماعية المؤقتة (على ٣ أو ٦ أشهر). كما من الواضح أنّها لا تتعاطى مع معالجة الأضرار البيئية للحرب، وإعادة بناء الجزء الأكبر من المساكن المهتمة، كما أنّها لا تقدّم أي تصوّر للبلديات الحدودية التي تعرّضت للإبادة، خاصة وأنّ قرض ترميم البنى التحتية لا يشملها وغياب البنى التحتية الرئيسية للحياة ضمن العوامل الأساسية التي تمنع العودة. كما لا تتضمن اللجنة أي تمثيل لأصحاب الحقوق والمتضررين، ممّا كان ليعزّز الشفافية والمشاركة، وبالتالي ما زال الناس مبعدين ومغيّبين عن دوائر أخذ القرارات حيث يتمّ تحديد مصائرهم.

آلية الكشف على الأضرار وتحديد التعويضات

فيما خصّ التعويضات، **اقترح مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة آلية الكشف على الأضرار وتحديد التعويضات**. تضمّ المسودة ١٠ فقرات تبدأ **بالكشف على الأضرار**، مروراً بتحديد هوامش الاستفادة من الوحدة سواء كانت مؤجّرة أو مشغولة من صاحبها، وصولاً إلى تفسير طريقة الدفع للترميم وإعادة الإعمار^٦. **لكن الحكومة لم تقرّها بعد** ولم ترصد لها الأموال، ولم تضمّها حتى الآن لاستراتيجيتها لإعادة الإعمار، بالرغم من كونها جزءاً لا يتجزأ منها. وقد عاد مجلس الوزراء خلال جلسته في ٢٩ تشرين الأول وكلف اللجنة الوزارية المختصة لإعادة النظر بآلية التعويض عن الأضرار التي تسبّب بها العدوان الإسرائيلي كما وتلك التي نتجت عن تفجير مرفأ بيروت.

^٢. برنامج «النقد مقابل الإيجار» هو برنامج موجه للعائلات الأكثر هشاشة وبالتالي ليس موجه لكلّ العائلات النازحة. قيمة هذا البرنامج **١٠ مليون دولار لـ ١٠ آلاف عائلة لمدة ٣ أشهر مع السعي إلى تأمين المبالغ الإضافية**، على أن تكون الأولوية للنازحين من القرى الحدودية. يتوجب على كلّ نازح تقديم طلب عبر أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية، ليُصار إلى إجراء زيارات منزلية مباشرة لتقييم وضعه، ويتمّ صرف بدل الإيواء للأسر النازحة وفق المعايير المعتمدة.

^٣. في هذا الصدد رصدنا ٤ مراسيم نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى:

١. الهيئة العليا للإغاثة لتغطية تدابير خطة الطوارئ وأمر الإغاثة والأشغال المستعجلة وتأمين السلامة العامة بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية.

٢. مجلس الجنوب لاستكمال ترميم المباني

الرسمية والبنية التحتية المتضررة بعد تاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨ بقيمة ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية.

٣. مجلس الجنوب لاستكمال إعادة بناء

وترميم البنية التحتية المتضررة وغيرها من الأشغال الملحة بقيمة ألف مليار ليرة لبنانية.

٤. مجلس الجنوب لزوم استكمال تنفيذ

مشروع أشغال سراي النبطية الحكومي بقيمة ٢٦٨ ملياراً و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية.

^٤. يستهدف البرنامج ٢٦٥ ألف فرد من اللبنانيين النازحين داخلياً والذي انطلق في تموز ٢٠٢٥ لفترة ستة أشهر، ريثما يتم دمجهم تدريجياً في برنامج «أمان».

^٥. **يعتبر هذا القرض مبلغ تأسيسيّ لإنشاء صندوق لإعادة إعمار** (صندوق تعافي لبنان (LIRA)).

^٦. تقرّر تقسيم المساعدات إلى عدّة أجزاء:

١. للترميم يُدفع مبلغ بحدّ أدنى ١١٢ دولاراً، يصل إلى حدّ أقصى قيمته ٢٨ ألف دولار. تُصرف على شكل دفعة واحدة، بالإضافة إلى مساعدة عن أضرار الأثاث بقيمة ٢٠٪ من قيمة مساعدة الترميم، تدفع لصاحب الأثاث.

٢. للهدم الكليّ تصل قيمة المساعدة إلى ٦٧ ألف دولار لكلّ وحدة سكنية مدمّرة، وتُصرف على دفعتين متساويتين. وتحتسب قيمة المساعدة عن الوحدات غير السكنية بالأمتار بنحو ٢٢٤ دولاراً للمتر المربع، على أن يكون الحدّ الأقصى للمساعدة هو ٥٦ ألف دولار.

٣. للهدم الجزئيّ تُحتسب كلفة الجزء المهذوم للوحدة السكنية بقيمة ٤٤٨ دولار للمتر المربع، و٢٢٤ دولار للوحدة غير السكنية، ثمّ تحتسب كلفة الترميم للجزء المتبقي من الوحدة، بحدّ أقصى يصل إلى ٥٠ ألف دولار.

٤. للترميم الإنشائي للمباني التي يزيد ارتفاعها عن ٣ طبقات، يُلزم العمل إلى شركات متخصصة بإشراف مكتب استشاري، وتُدفع كلفة التنفيذ من قبل مجلس الجنوب أو الهيئة العليا للإغاثة.

٥. لترميم الأقسام المشتركة (الدرج، بيت الدرج، المصعد والخزانات)، تُصرف المساعدة لجمعية المالكين بقيمة ١٦٨ دولار للمتر المربع، على ألاّ تتعدّى قيمة المساعدة الإجمالية ٥٦ ألف دولار ويطبّق ذلك أيضاً بالنسبة لترميم الأعمدة، والطوابق المهتمة، والطوابق السفلية المتضررة.

بالفعل، اجتمعت اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار والتعافي وحُصص الاجتماع لبحث آلية تحديد ودفع المساعدات والتعويضات. وقد ناقشت اللجنة ضرورة تصنيف المتضررين وتحديد أولويات التعويض استناداً إلى حجم التمويل المتاح، وتمّ التوافق على:

- إنهاء أعمال مسح الأضرار والكشوفات الميدانية من قبل الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب؛
- استكمال عملية التحقق من تقييم الأضرار من خلال جهة استشارية مستقلة ذات اختصاص فني؛
- إعطاء الأولوية لإصلاح الوحدات السكنية المتضررة جزئياً بهدف تأمين عودة الأسر في أسرع وقت ممكن؛
- البدء بترميم المباني المتضررة إنشائياً؛
- اعتماد مقاربة «إعادة البناء بشكل أفضل» (Build Back Better) في إعادة إعمار القرى الجنوبية التي تعرّضت لدمار واسع؛
- تشكيل فريق تقني متخصص يتولّى متابعة تنفيذ هذه البنود، ويضمّ ممثلين عن رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الإنماء والإعمار، الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الجنوب، ووزارة المهجرين.

على أن يُستكمل النقاش في الاجتماع المقبل تمهيداً لرفع المقترحات النهائية إلى مجلس الوزراء لإقرارها. وهو ما يعود ويؤكد التأخر في معالجة ملف إعادة الإعمار، بالأخص فيما يتعلق بالمسوحات، والتعويضات والبدء بأعمال الترميم.

وزارة البيئة

بشكل منفصل عن استراتيجية الحكومة، أصدرت وزارة البيئة دليلاً تنفيذياً للتخطيط المستدام لاستخدام الأراضي بعد الحرب.^٧ يقترح الدليل اعتماد المخططات التوجيهية العامة، كأداة محورية لتوحيد الجهود المبعثرة أثناء إعادة الإعمار، ضمن مبادئ أساسية توجيهية.^٨ يتوجّه الدليل بالدرجة الأولى إلى السلطات المحلية، وقد جرى اختباره في مشروعين تجريبيين في جنوب لبنان في بلدي الخيام والعديسة. على الرغم من أهمية هذا التقرير فهو يبقى حتى الآن في الإطار النظري وليس من الواضح الارتباط بين الإطار المحلي المقترح في هذا التقرير، وبين استراتيجية إعادة الإعمار المعتمدة من الحكومة على الصعيد الوطني، أو بين قانون إعادة الإعمار الذي، وبشكل إجمالي، يعيد بناء المباني المدمرة كما كانت.

المراسيم، القوانين أو الاقتراحات المتفرقة

وأخيراً لا بدّ من ذكر بعض المراسيم، القوانين أو الاقتراحات المتفرقة المتعلقة بإعادة الإعمار والتعافي، وغير المتصلة أيضاً بالاستراتيجية المقترحة من مجلس الوزراء أو برؤية شاملة لإعادة الإعمار، ومن ضمنها منح عينية من منظمات دولية^٩ لصيانة^{١٠} البنى التحتية المتضررة الخاصة بمصلحة مياه البقاع ولبنان الجنوبي.

كما نذكر اقتراح قانون قدّمه النائب قاسم هاشم لتعديل قانون الإعمار^{١١} مضيفاً ضرورة أن تراعي التراخيص في إعادة البناء المعايير الدامجة المتعلقة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عدّل القانون أيضاً ليشمل أفضية محدّدة فقط (بنت جبيل، صور، مرجعيون، وحاصبيا). وفي سياق تنفيذه، تمّ تمديده بشكل غير رسمي إلى قضاء جزين الأقل تضرراً، فيما استُثنت مناطق أكثر تضرراً مثل النبطية. وقد أدّى هذا التمييز إلى اضطراب كثير من المتضررين جزئياً إلى دفع الرسوم، ما زاد من شعور الأهالي بالظلم وعمّق أعباءهم الاقتصادية.

^٧ أعدّ الدليل سرج يازجي وروان حيدر (Yazigi Atelier)، بتمويل من مرفق البيئة العالمي Global Environment Facility GEF وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وقد أُطلق في ٣ أيلول بتنظيم وزارة البيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرية العامة للتنظيم المدني (DGU).

^٨ وهي: ١. تجنّب الإعمار المجزأ قصير الأجل؛ ٢. حماية التراث والموارد الطبيعية من الاستغلال والتدهور؛ ٣. تعزيز صمود المجتمعات والحوكمة التشاركية؛ ٤. تقليل المخاطر المستقبلية (مثل الكوارث والنزاعات)؛ ٥. وضمان الإنصاف في الوصول إلى الأرض والمسكن والخدمات بما يحقّق العدالة المكانية.

^٩ منظمة العمل ضد الجوع واللجنة الدولية للصليب الأحمر لصالح مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، جمعية Medair ومنظمة Solidarites Internationales-SI ومنظمة Solidarity لصالح مؤسسة مياه البقاع.

^{١٠} وهي عبارة عن تقديم مولدات، صيانة كهربائية، استبدال خط نقل مياه، صيانة مولدات، إعادة تأهيل البنى التحتية والكهربائية، قديم قطع ولوازم.

^{١١} (المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١١ منح المتضررين من الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم وتعليق المهل المتعلقة بالحقوق والواجبات الضريبية ومعالجة أوضاع وحدات العقارات أو أقسامها المهتمة).

ورغم أن القانون ينص على إعفاء المتضررين من فواتير الكهرباء، [لا يزال أصحاب البيوت المدمرة في الجنوب يتلقون الفواتير بسبب غياب مرسوم تنفيذي](#). كذلك، بالنسبة للإعفاء الأشخاص الذين تضررت سياراتهم من رسوم السير عن عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وإعفاء الذين يريدون شراء سيارة جديدة، من رسم الجمارك والتسجيل، حيث لا تزال الوزارات المعنية رافضة لتطبيق الإعفاءات. وهو ما يبيّن الاشكاليات العديدة في تنفيذ هذا القانون فيما يتعلّق بالإعفاء بسبب عدم صدور كافة المراسيم التطبيقية، مع العلم أنّ إشكاليته بشأن إعادة بناء المباني لم تظهر بعد كون عملية البناء لم تبدأ.

المبادرات الرسمية الأخرى

وفي سياق موازنٍ لعمل الحكومة وخطتها، عقد رئيس مجلس النواب لقاءً في الرادار في المصليح بتاريخ ٤ تشرين الثاني بحضور عدد من الوزراء والنواب ورؤساء اتحادات بلديات المنطقة والمحافظين وممثّلين عن منسقية الأمم المتحدة والجيش

رغم تكرار خطاب التزام الحكومة بإعادة الإعمار والتعافي، تظل جهودها متأخرة ومحدودة ومجتزأة ومبعثرة، تعتمد بشكل شبه كامل على القروض والمنح الخارجية، فيما التمويل المحلي غير كافٍ.

اللبناني، وغيرهم من الجهات الرسمية^{١٢}. يهدف اللقاء إلى جعل ملف إعادة الإعمار في مقدمة اهتمامات الدولة اللبنانية خلال المرحلة المقبلة. وقد نتج عنه عدد من التوصيات.

أخيراً، على الرغم من تكرار خطاب التزام الحكومة بإعادة الإعمار والتعافي بعد العدوان الإسرائيلي، وبالرغم من ظهور ملامح لخطة شاملة، تظل جهودها متأخرة، محدودة ومجتزأة ومبعثرة، تعتمد بشكل شبه كامل على القروض والمنح الخارجية، فيما التمويل المحلي غير كافٍ. ما يبيّن محدودية السياسات الرسمية وغياب رؤية شاملة وفعّالة وطويلة المدى لعملية التعافي.

^{١٢}. حضر اللقاء وزراء المال، الصحة، والبيئة، نواب من كتلتي التنمية والتحرير والوفاء للمقاومة، محافظ صيدا، محافظ النبطية، نائب قائد قوات اليونيفيل، ممثل قائد الجيش، رئيس مجلس الجنوب، نائب رئيس الإنماء والإعمار، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون إعادة الإعمار، مستشار رئيس مجلس النواب، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل، مسؤول البلديات المركزي في حركة أمل، مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان، نقيب المهندسين، مدير عام التنظيم المدني، ممثل مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، رئيس اتحاد بلديات الشقيف، رئيس اتحاد بلديات ساحل الزهراني، رئيس اتحاد بلديات إقليم التفاح، رئيس اتحاد بلديات جبل الريحان، رئيس اتحاد بلديات السهل، رئيس اتحاد بلديات قلعة الاستقلال، رئيس اتحاد بلديات جبل الشيخ، رئيس اتحاد بلديات الحاصباني، رئيس اتحاد بلديات جبل عامل، رئيس اتحاد بلديات صيدا، نائب رئيس اتحاد بلديات صور، رئيس اتحاد بلديات القلعة، رئيس اتحاد بلديات بنت جبيل، رئيس اتحاد بلديات جزين ورئيس اتحاد بلديات العرقوب.

تمويل الإعمار

من الواضح أنّ تمويل استراتيجية الحكومة لإعادة الإعمار يعتمد على المنح والقروض بشكل أساسي وليس على التمويل الداخلي إلا بشكل خجول وهو ما يظهر من خلال [مشروع موازنة ٢٠٢٦](#) الذي يأتي خالياً من أيّ ذكر لمعالجة نتائج الحرب، ولم يرصد سوى ٠,٥٪ من الموازنة لإعادة الإعمار، ورفع الردم، والتعويض عن المتضررين من الحرب. وقد خصص ٣١ مليون دولار لإعادة الإعمار، ٢٥ مليون منها لمجلس الجنوب و٦ ملايين للهيئة العليا للإغاثة.

أمّا فيما خصّ القروض المتفق عليها حتى الآن، فهي ٢٥٠ مليون دولار من البنك الدولي (LEAP) من أصل إطار سقفه مليار دولار، بالإضافة إلى [٧٥ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية](#) و٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، ومساعدات أخرى من [العراق الذي سيقدّم ٢٠ مليون دولار، واستعداد صندوق التنمية العربية للمساهمة بمبلغ يصل إلى ١٢٠ مليون دولار أميركي](#). مع التأكيد على أنه لم يُصرف أي مبلغ حتى تاريخه، كونها لم تُصدق كقوانين في مجلس النواب، ولا سيما قرض البنك الدولي، [الذي أثار استياء إدارة البنك](#)، فهددت بإمكانية إلغائه في حال لم يُقرّ قريباً. بالتزامن مع ذلك، مازال التمويل الخارجي [مشروطاً بتنفيذ خطوات مهمة بحصر](#)

يعتمد تمويل استراتيجية الحكومة لإعادة الإعمار على المنح والقروض بشكل أساسي وليس على التمويل الداخلي إلا بشكل خجول.

[السلاح](#). ولهذا السبب تمّ تأجيل مؤتمر إعادة الإعمار التي تسعى الدولة إلى عقده منذ [شهر نيسان الماضي](#)، ويُفترض أن يُعقد في [أواخر سنة ٢٠٢٥](#).

ويُحكى عن [عقبات تواجه هذا المسعى](#)، أهمّها الضغوط الكبيرة التي تمارسها الإدارة الأميركية، لتأجيل هذه الخطوة، والتركيز على مسألة نزع سلاح حزب الله. بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية ليست متحمسة للمؤتمرين في الوقت الحاضر، وتفضّل تأجيل هذه الخطوة وعدم القيام بها قبل العام المقبل.

الأموال المنتظرة لإعادة الإعمار



على صعيد حزب الله، يُحكى عن ميزانية خاصة رصدتها الحزب لإعادة الإعمار في مناطق محدّدة. وتُظهر المعلومات أنّ الدولة اللبنانية ستتولّى مسؤولية إصلاح البنى التحتية، بينما سيتكفّل الحزب بإعمار المنازل. ورغم ما أُشيع في وقت سابق عن رصد الحزب بمبالغ كبيرة لبدء إعادة الإعمار في الضاحية الجنوبية، فإنّ تلك التخمينات لم تتبلور بعد إلى حقائق ملموسة.

تتخلى السلطة عن مسؤوليتها عن إعادة الإعمار بالاعتماد شبه الكامل على القروض والمنح لإطلاق أي مبادرة، وتضع الملف تحت رحمة الجهات الخارجية وأجنداتها وشروطها السياسية.

يعيد كلّ ذلك ويؤكد أنّ السلطة السياسية في لبنان، تتخلى عن مسؤوليتها في إعادة الإعمار مع الاعتماد شبه الكامل على القروض والمنح لإطلاق أي مبادرة، وتضع الملف تحت رحمة الجهات المانحة الخارجية وأجنداتها والشروط السياسية التي ترافقها. ففي ظلّ ما يصفه البعض بحصار

مالي، أمني، واقتصادي على لبنان، هناك أيضاً تخوّف من أن يؤدّي الإدراج على «اللائحة السوداء» إلى زيادة صعوبة الحصول على التمويل الخارجي. كما أن لبنان يقع حالياً في موقع يجعله أقل جاذبية لهذا التمويل مقارنة بجيرانه (أي سوريا وغزة). فالاعتماد الحصري على القروض من الجهات الدولية الغربية المرتبطة بشروط قد يشكّل ابتزازاً يجب تخطّيه، إما بالبحث عن تمويل «شرقي» (مثل الصين أو إيران أو غيرها)، أو بالتوجه نحو التمويل السيادي الداخلي. وفي هذا الصدد، لبنان دولة «غنية» كونها تمتلك مصادر ضرائب غير مستغلة (كالشقق الشاغرة وأملاك الأوقاف والأملاك العامة البحرية)، وبالتالي هناك ضرورة لمراجعة النظام الضريبي ومعالجة التهزّب الضريبي، مع الإقرار بأن هذا المسار ليس حلاً منطقيّاً في هذه المرحلة لعدم توقّر «رفاهية الوقت».

المسوحات

انطلقت عملية مسح الأضرار من قبل الدولة اللبنانية في كانون الثاني ٢٠٢٥، عبر مؤسساتها، وهي مجلس الجنوب في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، الهيئة العليا للإغاثة في مناطق جبل لبنان والضاحية وبعلمك ومنطقة الشمال على أن يُدقّق بها مكتب «خطيب وعلمي»، ووزارة الزراعة من حيث متابعة مسح الأضرار الزراعية. كما أصدر البنك الدولي تقريراً بعنوان «التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان لعام ٢٠٢٥» لتقييم الأضرار على مستوى القطاعات. كما أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS-L) ووزارة الزراعة، [تقريراً لتقييم الأضرار والخسائر في القطاع الزراعي](#). بشكل مواز، قامت مؤسسة جهاد البناء بمسح الأضرار عبر مهندسين متطوعين وشركة معمار التي أطلقت موقعاً إلكترونياً لنشر التعاميم والقرارات والإحصاءات، واستقبال الأسئلة.

فيما يتعلق بآخر المستجدات، وعلى صعيد القرى الحدودية، قامت منظمة العفو الدولية «أمنستي» بتحليل صور الأقمار الاصطناعية للبلديات الـ ٢٦ الواقعة على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، ووجدت أن ١٠,٨٠٣ مبانٍ دُمّرت أو تضررت بشدّة بين أواخر أيلول ٢٠٢٤ وكانون الثاني ٢٠٢٥. وأن معظم عمليات التدمير وقعت عندما كان الجيش الإسرائيلي يسيطر على تلك المناطق ومن خلال متفجرات تُزرع يدوياً وجرافات، وهو مؤشر قوي على أن الدمار حدث خارج سياق القتال الفعلي، وفي غياب الضرورة العسكرية الملحة كما يقتضي القانون الدولي الإنساني. على صعيد مسوحات مجلس الجنوب، أنهت الفرق الهندسية بشكلٍ شبه كامل أعمال الكشف. ولا يزال عدد من النقاط بحاجة إلى «لمسات أخيرة» في كفر كلا، حولاً، والعديسة. وقد حدد مجلس الجنوب حجم الأضرار بنحو ٦ مليارات دولار. أمّا على صعيد مسوحات الهيئة العليا للإغاثة، وبحسب المعنيين في «جهاد البناء»، فإن الدولة لم تشارك بشكل فاعل في المسوحات الهندسية وعملية تقدير الأضرار. وقد أشار النائب أمين شري إلى أن الترميم الإنشائي والجزئي للأبنية المتضررة جزئياً لا تتجاوز كلفته ١٠ مليون دولار ويساهم في عودة عدد كبير من العائلات (في الضاحية مثلاً، يساهم في إعادة ٧٠٠٠ عائلة).

فيما خصّ الأبنية المتصدعة إنشائياً، وبحسب جهاد البناء، يبلغ عدد هذه الأبنية في الضاحية الجنوبية وبيروت ٤٩٢ مبنى، وهي بمعظمها أبنية كبيرة مؤلفة من عدّة طبقات، وتقدّر الكلفة الأولية لترميمها بنحو ٣٧ مليون دولار. وهذا الرقم مرشح للتعديل بعد إعادة عمليات الكشف. وعلى مستوى لبنان، يصل عدد الأبنية إلى ٢٧١٨ مبنى، يتركز أغلبها، بنسبة ٥٣٪ في منطقة جنوب نهر الليطاني.

في النهاية، مع تعدّد الجهات التي قامت بالمسوحات، وتباين الأرقام والتكاليف، يبقى من الضروري تجميع وتوحيد الجهود، كما وتحديث البيانات حول الأضرار نظراً لاستمرار الخروقات الإسرائيلية والأضرار التي ما زالت تخلفها، مع ضرورة إنشاء محطة مركزية (مثل مديرية الإحصاء المركزي) لتجميع هذه البيانات.

تشكّل المسوحات من جهة أساساً للحفاظ على حقوق المتضررين بالتعويض الشامل والعادل، وقاعدةً لتحديد

الخسائر وأنواعها وبالتالي ترشد السياسات التي من المفترض اتباعها لتحقيق التعافي، ومن جهةٍ أخرى تعتبر

المسوحات والتوثيق بشكلٍ عام، والتوثيق القطاعي بشكلٍ خاص، أداةً أساسية للمساءلة ولمقاومة «المحو» الذي تتعرّض له بشكلٍ خاص البلديات الحدودية، ولما يحمله التوثيق من بعد حقوق، قانوني وقضائي قد يسمح بفتح مسارات لمقاضاة إسرائيل.

مع تعدّد الجهات التي أجرت
المسوحات وتباين الأرقام، من
الضروري توحيد الجهود وتحديث
البيانات حول الأضرار وإنشاء محطة
مركزية لتجميع هذه البيانات.

التعويضات

بعد مرور حوالي عام على نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان، ومع استمرار النزوح، بالأخص ذلك الذي يطال القرى الجنوبية الحدودية، في ظل وجود حوالي [٦٤٤١٧ نازح/ة مسجّل/ة حتى ٣ تشرين الأوّل](#)، تعود مسألة نفقات بدلات الإيواء والتعويضات إلى واجهة النقاش من جديد.

في السنة الماضية، باشر حزب الله اعتباراً من ٢٠٢٤/١٢/١٢ بصرف التعويضات المالية بشكلٍ تدريجي عن طريق القرض الحسن بمبلغ يصل إلى \$١٤٠٠٠، ضمنها \$٦٠٠٠ كبدل إيجار عن سنة كاملة و\$٨٠٠٠ بدل أثاث. كما ساهم الحزب بدفع كلفة ترميم لأصحاب المنازل المتضررة بشكل بسيط، بعد أن قام هؤلاء بإصلاح الأضرار على نفقتهم وتقديم الفواتير ليصار إلى دفعها. مع ذلك، تمّ تجميد دفع الشيكات في مؤسسة القرض الحسن، ابتداءً من ٢٣ حزيران ولأجل غير مسمى لأعدادٍ قليلة متبقية لم تُصرف شيكاتهما قليلة. أمّا اليوم، يُحكى عن استعداد [حزب الله لدفع بين ١١٠ ملايين دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار وما فوق](#) كبدل إيواء لمدة عام كامل^{١٣} لمن دُمّرت منازلهم خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة خصوصاً أهالي المناطق الحدودية، وهو ما يُقارب [ثلث ما دفعه الحزب في العام الأوّل](#) نظراً إلى أنّ عدد الوحدات السكنية المستحقّة تناقص بعد ترميم وإصلاح عدد منها. ويسعى حزب الله في الوقت نفسه إلى استكمال تعويضات الترميم للذين صُرفت لهم شيكات عبر «القرض الحسن» ولم يتمكنوا من قبضها. وقد بدأ بخطوات محدودة لمعالجة الأقسام المشتركة في الأبنية و[١٦٠ مبنى متصدع إنشائياً](#) في عددٍ من مناطق الضاحية الجنوبية لبيروت.

لا تزال السياسة الرسمية للتعويض الشامل عن الأضرار غير واضحة حتى الآن ولا تتوفر لها الأموال اللازمة. وتبقى المساعدات المخصصة كبداية حلولاً مؤقتة غير مستدامة.

في المقابل، ما زالت السياسة الرسمية للتعويض الشامل عن الأضرار غير واضحة حتى الآن ولا تتوفر لها الأموال اللازمة.

في النهاية، تبقى المساعدات المخصصة كبداية إيواء إن كان من قبل حزب الله (لمدّة سنة) أو من

قبل وزارة الشؤون الاجتماعية (لمدّة ٣ أو ٦ أشهر) كجزء من الاستراتيجية الحكومية للتعافي والإعمار حلولاً مؤقتة لا تشكل حلاً مستداماً بالأخص مع إطالة فترة النزوح والتباطؤ في بدء إعادة الإعمار وعدم وجود تمويل في الأفق لبناء المساكن. ويُذكر أيضاً أنّ هذه المساعدات - بالأخص عندما لا تترافق مع سياسة لضبط الإيجار - لها انعكاسات سلبية وساهمت في رفع أسعار الإيجارات بشكلٍ جنوني في الفترة السابقة.

^{١٣}. لم تُحدّد حتى الآن قيمة متوسط الإيجار الشهري الذي سيُحتسب على أساسه بدل الإيواء. ويحتمل أن لا يكون بدل الإيواء مبلغاً مقطوعاً ثابتاً.

رفع الأنقاض

نتج عن العدوان الإسرائيلي الأخير والمستمر، دماراً واسعاً في القرى الجنوبية، والضاحية الجنوبية لبيروت، وأجزاء من البقاع الغربي. أمام هذا الواقع، أطلقت الحكومة اللبنانية، ممثلة بوزارة البيئة، مجموعة من الإجراءات والتعاميم لتنظيم إدارة الركام. [أصدرت وزارة البيئة في كانون الأول ٢٠٢٤ وكانون الثاني ٢٠٢٥ تعاميم](#) تحدّد آلية نقل الردم ومواقع التخلص منه، مع اعتماد قائمة تضم أكثر من ٦٠٠ مقلع وموقع مهممل كأماكن محتملة لإيداع الركام، شرط الحصول على موافقات بيئية مسبقة. وقد تم وضع دفتر شروط وانجزت تليزيمات إزالة الردم للمتعهدين في مختلف المناطق من قبل مجلس الجنوب والهيئة العليا للاغاثة واتحاد بلديات الضاحية الجنوبية لبيروت.

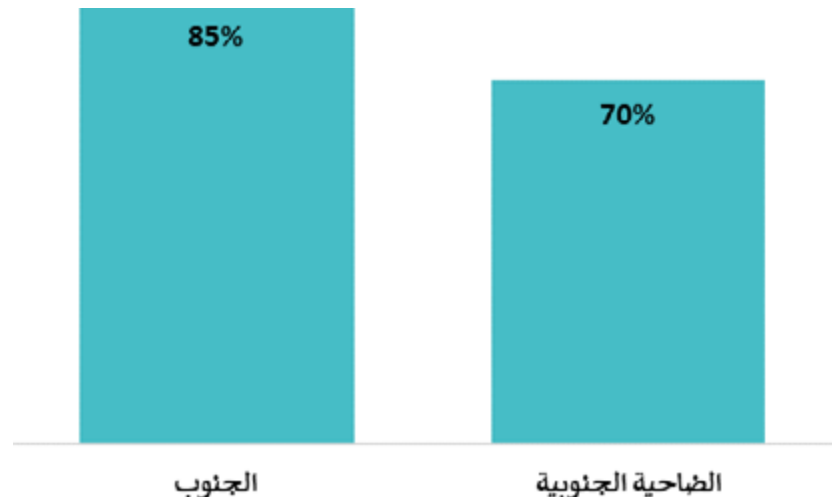
كما شكّلت الأمم المتحدة «فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالأنقاض»^{١٤} (UN Debris Task Force) لتنسيق نهج مستدام قائم على حقوق الإنسان لإدارة الأنقاض. [ووفق تقاريره](#) [أزيلت الأنقاض بنسبة ١٠٠٪ في الضاحية وجرى نقلها إلى مواقع مؤقتة، وبنسبة ١٠٠٪ في البقاع و٨٠٪ في الجنوب](#)، بينما يعتمد نقل الأنقاض في البقاع والجنوب إلى المواقع المؤقتة الرسمية على اتفاقية قرض من البنك الدولي (LEAP) التي تُخصّص ٥٠ مليون دولار لإدارة الأنقاض. على أرض الواقع، تبين سابقاً أنّ تقييمات الأثر البيئي لا تُطبّق في عملية إزالة الركام ولا يتمّ الالتزام بإرشادات وزارة البيئة، خاصة فيما يتعلق بالمواد الخطرة، وتُرمى الردميات أحياناً في مواقع ساحلية ووديان، في ظل غياب آليات مراقبة فعّالة وتنسيق مركزي شامل.

الإشكاليات الحالية في إزالة الركام

بلغت نسبة إزالة الركام في الجنوب نحو ٨٥٪، فيما تعذر استكمال الأعمال في القرى الحدودية «غير الآمنة» بسبب الاستهدافات المتكررة للآليات. وفي الضاحية الجنوبية، بلغت النسبة نحو ٧٠٪.

أما اليوم، بالرغم من أنّ عملية إزالة الركام كان من المفترض أن تُنجز من أشهر، فحتى أيلول ٢٠٢٥، بلغت نسبة إزالة الركام في الجنوب نحو ٨٥٪، فيما تعذر استكمال الأعمال في القرى الحدودية المصنّفة «غير آمنة» بسبب الاستهدافات المتكررة للآليات. وفي الضاحية الجنوبية، بلغت النسبة حوالي ٧٠٪.

نسبة إزالة الردم (حتى أيلول ٢٠٢٥)

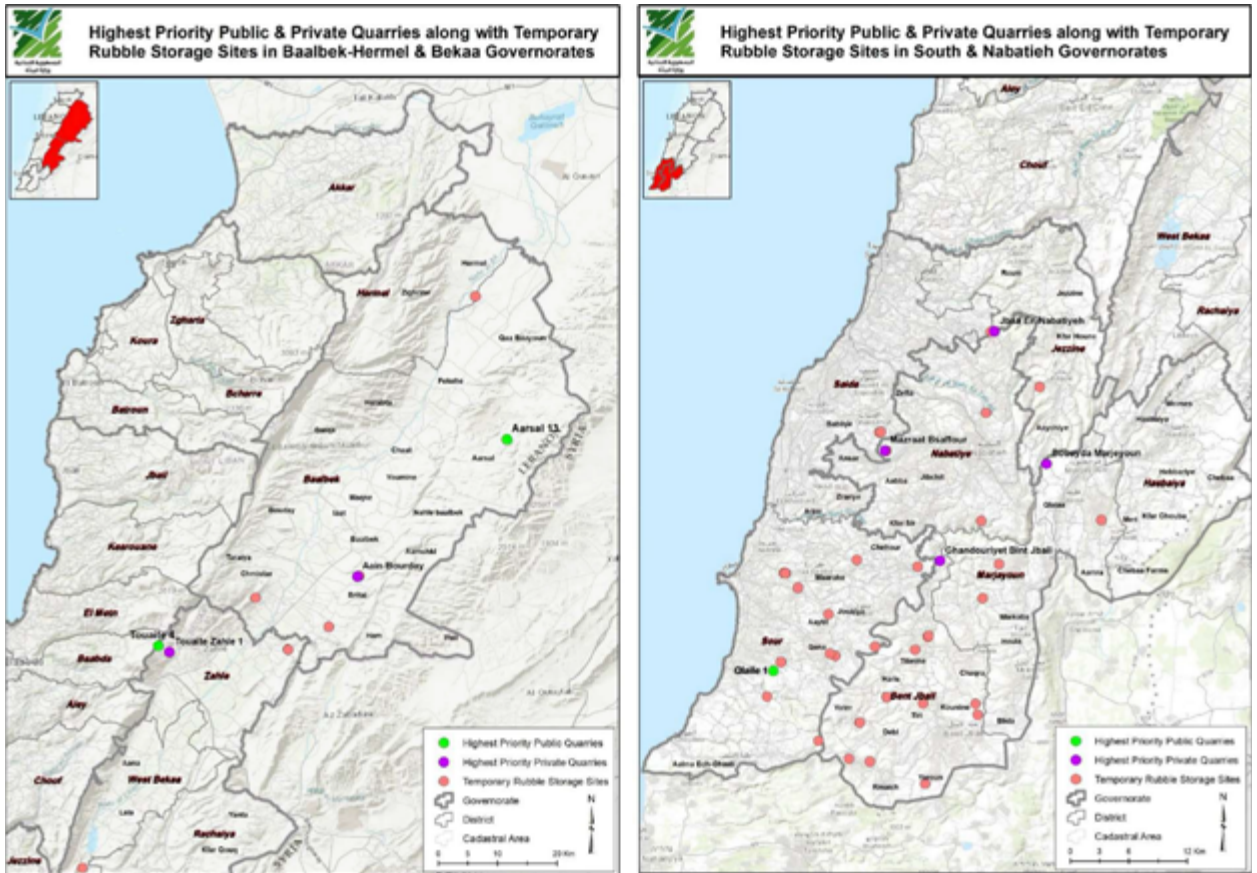


^{١٤} . يجمع الفريق عشر هيئات تابعة للأمم المتحدة للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة اللبنانية والمجتمعات المحلية والشركاء الدوليين.

عملية رفع الركام إشكاليات جوهرية تبدأ لوجستياً، قانونياً وتقنياً بغياب التنسيق بين المؤسسات وضعف الإطار التشريعي وضعف القدرات التقنية لدى الشركات المتعهدّة، ولا تنتهي عند المخاطر الصحية والبيئية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية، **وذلك باعتراف وزارة البيئة بنفسها.**

في حين أصدرت وزارة البيئة تقريرها الوطني حول «الإدارة المستدامة للأنقاض بعد حرب ٢٠٢٣-٢٠٢٤»^{١٥} في أيلول ٢٠٢٥، الذي يهدف إلى وضع خارطة طريق شاملة لتدوير ما لا يقل عن ٧٠٪ من الركام مع التخلص الآمن من الـ ٣٠٪ المتبقية في مقالع مختارة يجري تأهيلها بيئياً^{١٦}، وذلك ضمن مشروع LEAP لإدارة الركام، ما زالت اليوم تشوب

مواقع المقالع العامة والخاصة ذات الأولوية لتخزين الركام الدائم ومواقع تخزين الركام المؤقتة



المصدر: موجز عن الإدارة المستدامة للركام بعد الحرب ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في لبنان - وزارة البيئة

على الصعيد التنسيق

تطبيق المتعهدّين لهذه الشروط. وقد أدّى هذا الواقع إلى غياب التنسيق الإداري المركزي الفعلي وتوزّع الصلاحيات بين الجهات الحكومية وتداخلها، بحيث لا توجد سلطة مركزية تدير العملية ككلّ، في ظل غياب استراتيجية موحّدة، ما أدى إلى تنفيذ مجزأ. كما أنّ هيمنة مقاولين مرتبطين بالطبقة المهيمنة على عقود النقل والجمع، كلها عوامل تُضعف المساءلة العامة والشفافية.

تتقاسم ملف إزالة الردم جهات عدّة، حيث تتولى وزارة البيئة مهمة ضمان نقل الردميات والتخلص منها في وجهتها النهائية بأقل أثر سلبي ممكن على البيئة، وتقع مسؤولية جمع الركام على كل من مجلس الجنوب، الهيئة العليا للإغاثة، واتحاد بلديات الضاحية من خلال الإشراف على عمل المتعهدّين، فيما تعود مسؤولية حماية المواقع الأثرية إلى وزارة الثقافة. **ويأتي دور مركز التفتيش للتأكد من**

^{١٥} صدر التقرير بالتعاون مع البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومرفق البيئة العالمي (GEF).

^{١٦} حدد التقرير نحو أربعين نقطة تجميع مؤقتة وسبعة عشر مقلعاً عاماً وخاصاً كخيارات رئيسية للمعالجة وإعادة التأهيل.

ضعف القدرات التقنية

المدممة، ويحق لهم التعاقد مع متعهدين أو شركات خاصة أخرى على نفقتهم الخاصة. يفترق هذا الخيار إلى الرقابة من قبل مجلس الجنوب، ويؤدي إلى عدم التزام المتعهدين بمعايير إزالة الردم ورميه في وجهات غير تلك التي حددتها وزارة البيئة. كما ظهرت إشكالية ثانية تكمن في ضرورة جمع تواقع المالكين كافة من قبل مجلس الجنوب عبر البلديات لكي تستطيع الشركة الملزمة القيام بأعمالها ضمن العقارات الخاصة، وهو ما قد يكون مستحيلاً في حال عدم إمكانية الوصول إلى جميع المالكين، أو رفض بعضهم التوقيع، مما يعيق إتمام العملية. والإشكالية الثالثة تكمن في صعوبة إزالة ركام المباني المرتفعة التي تتطلب آلية وإمكانات مختلفة، وكلفة عالية جداً، وهي ليست مشمولة في العقد الحالي مع الشركة^{١٧}. تساهم هذه الإشكاليات، من ضمن غيرها بتأخر إزالة الردم خصوصاً ضمن الأملاك الخاصة.

ونظراً لضعف القدرات التقنية لدى الشركات المتعهدة، تعاقدت هذه الأخيرة مع مقاولين محلّيين لتسريع العمل. في الجنوب، تعتمد العملية على مبدأ "الحديد مقابل إزالة الردم"، حيث تفصل الشركات الحديد المستخرج من الأنقاض للاستفادة منه تجارياً، على أن يُنقل الركام الخرساني إلى مواقع معتمدة في طيردبا، صريفا، جوبا، وزيقين. إلا أن العديد من المخالفات سُجّلت على الأرض. كما شهدت المنطقة مبادرات فردية، بحيث قام عدد من السكان المتضررين برفع الركام على نفقتهم الخاصة، متعاقدين مع متعهدين محلّيين، دون أيّ تعويض، بينما اكتفى المتعهدون بالاستفادة من مواد الردم مثل الحديد والألمنيوم، بالإضافة إلى مبالغ لا تتجاوز ألف دولار عن كل منزل. وقد شكّل ذلك أحد أبرز إشكاليات إزالة الردم، إذ إنّ التعامل مع الشركة المكلفة من قبل مجلس الجنوب ليس إلزامياً على أصحاب المباني

على الصعيد البيئي

يستمر رمي الردميات في البحر عند الكوستا

برافاً مع فرز محدود، وعدم تطبيق كامل لتقييم الأثر البيئي بالنسبة للضاحية الجنوبية، بما يعني دفن الأنقاض في البحر وسط الترويج لضرورة توسيع المكب. أمّا بالنسبة للمناطق الأخرى، يستمر الرمي في المواقع الساحلية والأودية^{١٨}، بحيث يحدد المتعهدون وجهات الرمي وفقاً للسهولة، فيما تبقى إعادة تأهيل المقالع عملية طوعية إلى حد كبير.

في النهاية، يبقى المتعهدون غير ملزمين

قانوناً بتطبيق معايير تقييم الأثر البيئي، وبالتالي تبقى المعايير والإرشادات البيئية دون أي تطبيق فعلي، في ظلّ ضعف الرقابة، وافتقار وزارة البيئة إلى الصلاحية أو التفويض القانوني لمعاقبة المخالفين. كما تستمر المخاطر الأمنية والصحية نتيجة غياب آليات تنفيذ واضحة للكشف عن المواد الخطرة^{١٩} وفصلها وغياب آليات واضحة للمعالجة. وتنفذ معظم

الأعمال دون أي عمليات فرز وإعادة تدوير بحيث لا تتجاوز نسبة إعادة التدوير ٥٪ من إجمالي الركام، بينما تستفيد شركات الجمع من نظام الدفع على أساس الوزن المنقول إلى المكبات، ما يقلل الحافز نحو التدوير، كلّ ذلك في ظلّ غياب محطات الفرز والبنية التحتية للتدوير، ضخامة كميات الركام، وحدّ أدنى من الرقابة، فيما تتصاعد المخاطر البيئية على المياه الجوفية، المسطحات المائية، التربة والهواء.

يتقاطع هذا الملف أيضاً مع أزمة المقالع والكسارات وقطاع الإسمنت، إذ يستغل بعض المستثمرين الحاجة إلى مواقع لطمر الركام لتوسيع أنشطة المقالع بشكل غير منظم. وقد جرى تمديد رخص عدد من الشركات في مخالفة واضحة لقانون حماية البيئة وقرارات المجلس الوطني للمقالع، ما يهدد بتحويل أزمة الركام إلى ذريعة لتشريع تعديلات بيئية جديدة.

^{١٧} من مقابلة مع رئيس مكتب صور في مجلس الجنوب حسن هاني في آب ٢٠٢٥.

^{١٨} في الجنوب، يتم نقل بعض الركام إلى مناطق محاذية لمحمية شاطئ صور أو رميه في أراضي زراعية وعلى الطرقات العامة وفي مكبات عشوائية في النبطية وكفرتينيت وشقرا.

^{١٩} «أسيسستوس» ومعادن ثقيلة وذخائر غير منفجرة، إلخ.

يُظهر مسار إزالة الركام فجوة كبيرة بين السياسات المعلنة والخطط الورقية والتنفيذ الميداني، إذ لا تزال الأعمال تُدار بمنطق الطوارئ لا بمنهجية مستدامة.

في النهاية، مع مرور الوقت، بدأت تظهر إشكاليات إزالة الردم بشكلٍ أوضح، بحيث يُظهر مسار إزالة الركام فجوة كبيرة بين السياسات المعلنة والخطط الورقية والتنفيذ الميداني الملموس، إذ لا تزال الأعمال تُدار بمنطق الطوارئ

لا بمنهجية مستدامة. فالتعاميم والخطط والمناقصات موجودة، لكن تبقى التحديات على أرض الواقع هائلة. ويُخشى أن يؤدي غياب إدارة علمية للركام إلى تكرار سيناريوهات ما بعد حرب تموز ٢٠٠٦ أو انفجار مرفأ بيروت ٢٠٢٠، حيث أُهدر جزء كبير من الموارد وأُسيء استخدام مواقع الردم من دون أي إعادة تأهيل بيئي لاحقة. ما تفتقر إليه المرحلة الحالية هو اعتماد مقاربة وطنية شاملة تربط بين إعادة الإعمار وإدارة الموارد، تركز على الشفافية والمساءلة، وتؤمن التمويل الكافي والمراقبة البيئية الفعّالة. كما أنّ مشاركة المجتمع المدني والبلديات والمنظمات الدولية في عمليات المتابعة والرقابة ما زالت محدودة، ما يحول دون أن تتحوّل إزالة الركام إلى خطوة حقيقية نحو التعافي بدل أن تكون مصدراً إضافياً للتدهور البيئي.

النزوح والعودة

يبلغ عدد النازحين ٦٤,٤١٧ نازحاً، ٨٧٪ منهم نزح من الأقسية الأربعة التي تضم قرى الحافة الحدودية (بنت جبيل ومرجعيون وصور وحاصبيا)، و٨٩٪ منهم يتمركزون في خمسة أقضية هي: النبطية وصور وبنت جبيل وصيدا وغاليه.

رغم توقّف غرفة العمليات الوطنية لتنسيق عمليات مواجهة الكوارث والأزمات (DRM) في رئاسة مجلس الوزراء عن نشر تقاريرها الخاصة بالنزوح منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، تواصل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إصدار تقاريرها الدورية، بعد وقف إطلاق النار، بالاستناد إلى بيانات

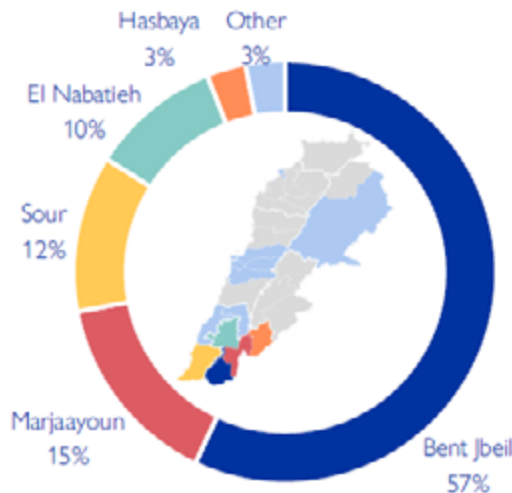
الغرفة. وفي أحدث تقرير صادر عن المنظمة (٣ تشرين الأول ٢٠٢٥)، تبيّن أن عدد النازحين قد انخفض ليبلغ ٦٤,٤١٧ نازحاً؛ وتُشير البيانات إلى أن الأغلبية الساحقة منهم (٨٧٪) نازحة من الأقسية الأربعة التي تضم قرى الحافة الحدودية الجنوبية (بنت جبيل، مرجعيون، صور، وحاصبيا)، وغالبيتهم أيضاً (٨٩٪) يتمركزون حالياً في خمسة أقضية هي: النبطية، صور، بنت جبيل، صيدا، وغاليه. وبحسب رئيس اتحاد بلديات جبل عامل، فقد استعاد نحو ٩٠٪ من القرى الخلفية حياتها الطبيعية، بينما وصلت نسبة العائدين إلى ٤٠-٥٠٪ في القرى الأمامية.

عدد النازحين/ات والعائدين/ات

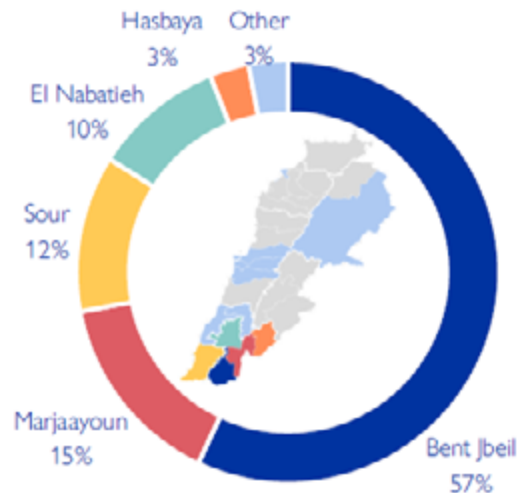


المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (٣ تشرين الأول ٢٠٢٥)

نسبة النازحين/ات بحسب القضاء الذي نزحوا إليه



نسبة النازحين/ات بحسب القضاء الذي نزحوا منه



المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (٣ تشرين الأول ٢٠٢٥)

مراكز الإيواء الجماعية

بعض الجمعيات، التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم لإعادة تأهيل المدارس، أن يتم إخلاؤها أولاً. وفي هذا السياق، تبرز، على سبيل المثال، [محاولات حالية لإخراج النازحين من مراكز الإيواء في صور](#). حيث أوقف اتحاد بلديات صور تقديم أي دعم لهم، كما أرسل كتاباً إلى وزارة التربية يفيد برفع مسؤولية الاتحاد، بعد ورود رسائل بضرورة إخلاء المدارس. يبلغ عدد هؤلاء حوالي ٦٠ عائلة (٣٠٠ نازح) تتوزع بين ثلاث مدارس في مدينة صور، ويتم الضغط عليهم للمغادرة عبر ممارسات تعسفية، مثل قطع إمدادات المياه والخدمات الأساسية الأخرى.

يُظهر التقرير ذاته أن ٦٩٢ نازحاً من أصل العدد الإجمالي ما زالوا مسجّلين في ٩ مراكز إيواء جماعية موزعة على صعيد لبنان. إلا أن المعلومات حول مواقع هذه المراكز وأوضاعها غير متوافرة، ولا تُصدر تقارير رسمية شفافة بشأنها. ويُشار إلى أن عدد مراكز الإيواء انخفض بشكل كبير [من أكثر من ٧٠٠ مركز خلال فترة تصعيد الحرب](#). ويعود هذا الانخفاض إلى عودة الكثير من النازحين إلى بلداتهم، وإلى عمليات الإخلاء الأخيرة التي طالت المدارس الرسمية لاستقبال الطلاب مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٦/٢٠٢٥. كما ساهم في ذلك اشتراط

هناك تحوّل واضح نحو ترتيبات أكثر استقراراً مقارنةً بشهر أيار. تجلّى ذلك في انخفاض أعداد النازحين المقيمين مع عائلات مضيئة من ١٢٪ إلى ٣٪ مقابل ارتفاع أعداد المستأجرين من ٧٥٪ إلى ٨٥٪.

الإيجار

أما فيما يخصّ الترتيبات السكنية خارج مراكز الإيواء، فيلاحظ التقرير تحوُّلاً واضحاً نحو ترتيبات أكثر استقراراً مقارنةً بشهر أيار ٢٠٢٥. وقد تجلّى ذلك في انخفاض أعداد النازحين المقيمين مع عائلات مضيئة (من ١٢٪ إلى ٣٪) مقابل ارتفاع ملحوظ في أعداد المستأجرين (من ٧٥٪ إلى ٨٥٪).

فمثلاً ارتفعت نسبة النازحين المستأجرين في محافظة بعلبك - الهرمل من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪. كما عمد عدد من سكان الضاحية الجنوبية لبيروت لاستئجار شقق مفروشة خارج نطاق الضاحية، بشكل احتياطي، وتداركاً لأي تطوّرات أمنية قد تحصل.

[الإيجارات المرتفعة في استنزاف مّدخرات النازحين](#)، وما زالت تشكّل عبئاً مادياً عليهم، خصوصاً أن بدل الإيواء السنوي الذي تلقّوه عبر القرض الحسن لم يكن كافياً لتغطية حاجاتهم. ورغم مرور أكثر من سنتين على بدء الحرب، لم يتدخّل المعنيون الرسميون، سواء على الصعيد الحكومي أو التشريعي أو المحلي، لدعم النازحين المستأجرين أو وضع ضوابط للإيجارات إلا عبر [تعميم واحد صادر عن محافظة النبطية](#) تطلب فيه من السلطات المحلية «مكافحة ظاهرة استغلال

بموازاة هذا التحوّل نحو الاستئجار، يشهد سوق الإيجارات ارتفاعاً في الأسعار بسبب الطلب المتزايد. وبحسب [«الدولية للمعلومات»](#)، يتركّز هذا الطلب خصوصاً في بيروت والجبل وصولاً إلى مدينة جبيل، ما أسفر عن ارتفاع أسعار الإيجار بنسبة تقارب ٥٠٪ في العاصمة وحدها. كما يلاحظ أن أصحاب الشقق السكنية يفرضون شروطاً تعسفية، مثل ضرورة الدفع المسبق لسته أشهر أو دفع عمولة، وهو ما يُعدّ استمراراً لما حدث خلال فترة الحرب، حيث [تسببت](#)

حصرًا على «بدل الإيجار والوحدة الغذائية»، متجاهلاً بذلك قضايا جوهرية، منها تشتت السكان وانسلاخهم عن بيئتهم، وتدهور العلاقة بين العائلة النازحة ومحيطها، إلى جانب فقدان النشاط الاجتماعي والعمل للكثيرين في أماكن نزوحهم. وفي مقابل ارتفاعات الإيجارات، تشهد بعض المناطق مثل الضاحية الجنوبية **انخفاض حاد في أسعار البيع يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠٪ في ظلّ زيادة العرض** بسبب القلق الأمني خوفاً من تصعيد مستقبلي، كما برزت ظاهرة بيع وشراء سندات الشقق التي تعرّضت للقصف خلال الحرب، بما يقارب ٣٠٪ من قيمتها الفعلية. ورغم انخفاض الطلب، هناك بعض المستثمرين يقومون بالاستفادة من هذا الوضع لشراء عقارات بأسعار مغرية.

أصحاب الوحدات السكنية واعتماد تدبير استثنائي يقضي بتحديد السعر العادل للتأجير المؤقت للنازحين/ات»، مع شكوك حول الالتزام بتطبيقه ميدانياً. لكن التطوّر الأساسي في هذا الصدد مؤخراً هو إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية في تشرين الأول ٢٠٢٥ عن إطلاق برنامج «النقد مقابل الإيجار» (Cash for Rent)، وهو موجّه للعائلات الأكثر هشاشة وفق معايير محددة، وليس لجميع العائلات النازحة. ويأتي هذا البرنامج ضمن تطبيق المحور الأول من الإطار العام للخطة الحكومية لإعادة الإعمار قيد التطوير. على الرغم من أهميته، يبقى هذا البرنامج غير كافٍ دون وضع ضوابط أو سقف لأسعار الإيجارات. كما يُلاحظ أن الخطاب الإعلامي والرسمي السائد حول النزوح يركّز

توزيع نسبة النازحين/ات بحسب طريقة الوصول إلى السكن



المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (٣ تشرين الأول ٢٠٢٥)

ملف العودة في القرى الحدودية

يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن حوالي ٩٨٦,١٩٢ نازحاً قد عادوا إلى بلداتهم التي هُجروا منها. إلا أن التقديرات تفيد بأن نسبة العائدين إلى قرى الحافة الحدودية الجنوبية بقيت الأقل، ولم تتجاوز ما بين ٥٪ و ٢٠٪، بالرغم من بروز مجموعة من المبادرات المحلية، الفردية والمدنية بعد اتفاق وقف إطلاق النار للتشجيع على العودة ومواكبتها. وقد تركّزت هذه الجهود على تأمين غرف جاهزة متعددة الاستخدامات (سواء للسكن أو للخدمات) كحل مؤقتة؛ فمثلاً أمنت جمعية «وتعاونوا» مؤخراً **غرفاً لاستقبال الطلاب في بلدة حولا مع افتتاح الموسم الدراسي الجديد وبيتين جاهزين مخصّصين كمركز دفاع مدني ومستوصف في مركبا وفي حانين**. كما قدّمت جمعية الحسن بيوتاً جاهزة في بلدة بيت ليف بتمويل من المغتربين اللبنانيين في **أستراليا**، وتسلمت بلدة ميس الجبل **غرفاً جاهزة بدعم وتمويل من قبيلة آل الساعدي في العراق** تُستعمل كمجمع مؤقت للمدارس يستوعب أكثر من ٣٠٠ طالب وطالبة، تزامناً مع جهود ترميم **المستشفى**، وإعادة تفعيل مركز الدفاع المدني. وفي إطار المبادرات الفردية، شكّلت **إعادة بناء أول بيت في بلدة محبيب** إشارة انطلاق لبقية الأهالي. بالتوازي، سُجّلت جهود ملحوظة للبلديات لإحياء الدورة الاقتصادية في بعض البلدات: حيث **أعدت بلدية عيترون افتتاح معمل الأجناب والألبان**، وطلبت استحداث نقاط للجيش اللبناني واليونيفيل تتيح للأهالي ممارسة الأعمال الزراعية والحياة اليومية على كامل حقولهم، كما تسعى لتأمين بذور الحبوب (القمح البلدي

والشعير) المعقّمة والمغربة بأسعار رمزية، وتكفّلت بحرث العديد من الأراضي الزراعية على نفقتها. كما تم افتتاح سوق الخميس في بلدة الخيام، وقامت البلدية بإعادة تأهيل «حديقة البركة» بهدف إعادة الحياة إلى البلدة. في المقابل، يظلّ عمل المؤسسات الرسمية في هذه البلدات محدوداً بأعمال صيانة متفرقة من قبل مصلحة المياه ومؤسسة كهرباء لبنان. أما تدخل مجلس الجنوب في البنى التحتية، فهو عبارة عن تدخلات متفرقة، كإعلانه مؤخراً عن سلسلة أعمال ترميم تشمل عدداً من المدارس والمستشفيات في جنوب لبنان، وتأكيداً على إنهاء تأهيل ١٨٠ مدرسة و٥ مستشفيات.

الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة

بالرغم من تعدّد الجهات المنخرطة في المبادرات وما تبذله من جهود لدعم السكان المتضررين، تبقى استجابات مجرّاة ومحدودة الأثر، متناثرة ومحكومة بنطاقات جغرافية ضيقة ولا تضمن العودة الكاملة في ظل غياب رؤية وإطار وطني للتعافي وإعادة الإعمار. ويتفاقم الوضع في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة واليومية على البلدات. وتتراوح هذه الاعتداءات بين الضربات المتكررة على البيوت الجاهزة والجرافات العاملة على فتح الطرقات وإعادة البناء، وبين تعزيز جيش الاحتلال تحصيناته وتثبيتته في مواقع النقاط الخمس، واستحداث موقع جديد في خلة المحافر جنوب بلدة عديسة، وإبقاء دشمة حراسة محصنة على الجدار في كفر كلا، إلى جانب محاولاته لتكريس منطقة عازلة في جنوب لبنان وبت مناشير تحذيرية صريحة تمنع السكان من الدخول إليها. في ضوء هذه الانتهاكات، يُستنتج أن الوضع الأمني هو التحدي الأول أمام العودة، حيث لا يمكن حالياً للسكان النازحين العودة إلى البلدات التي تقع ضمن الرؤية المباشرة للاحتلال، مع ضرورة التنبيه للألغام التي خلفها العدو الإسرائيلي وجعل بعضها أفخاخاً لاستهداف الأهالي.

وعليه، يرى السكان أن من أبرز مقومات العودة الأساسية هي: تحقيق الأمن أولاً، ثم تأمين البنى التحتية وإعادة عمل المؤسسات الرسمية، وثالثاً إعادة النشاط الاقتصادي. كما يعتبرون أن إزالة الركام مقوّم أساسي يتطلب تدخل الدولة لرفع الركام وفتح الطرقات بدلاً من ترك هذه المهمة للبلديات أو المتعهدين المعرّضين للقصف، مع تشديد أهالي بلدة مارون الراس مثلاً على عدم القيام بأعمال إزالة الركام في غياب أفق للإعمار لئلا تُستغل هذه العملية في إطار أطماع العدو التوسعية ومخططاته لإقامة مناطق عازلة أو الاستيلاء على الأرض.

من الجدير ذكره أن ممارسات الدولة اللبنانية، وليس فقط غيابها، تضيّق على العودة وتزيد من التحديات. فنظام التصاريح المفروض من قبل الجيش اللبناني واليونيفيل يشكّل عائقاً أمام عودة السكان، حيث أن صعوبة الحصول على التصاريح أدت إلى حرمان سكان كفر كلا، مثلاً، من قطف أشجار الزيتون الصامدة. والأدهى، أن الدولة شبه الغائبة عن الجنوب تحضر في البلدات الحدودية عبر تجهزتها الأمنية لملاحقة المخالفات وسط الدمار الهائل؛ حيث اتصلت قوى الأمن الداخلي بصاحب منزل مدمر في العديسة تطالبه بإزالة مخالفة بناء، وتمت ملاحقة أحد السكان في حولا بتهمة قطع الحطب. يرى المنتقدون أن الدولة تصمت عن كل خروقات العدو الإسرائيلي، الذي جرف وحرق مئات أشجار الزيتون، بينما تلاحق مواطناً يسعى للعودة والصمود أو كان يجمع الحطب للتدفئة في بيته.

تجمّع أبناء البلدات الحدودية

ختاماً، من الواضح أن الدولة حتى الآن تمارس سياسة التخلي، سواء عبر تدخلها المحدود جداً في معالجة قضية النزوح ودعم النازحين في مناطق نزوحهم، أو في مواكبة العودة لعدم اتخاذها مواقف رسمية وعسكرية واضحة حول قضية المنطقة العازلة وترك السكان تحت وطأة نظام التصاريح لدخول مناطقهم. إن هذا الغياب والتواجد الرسمي الهزيل على الأرض في المناطق الحدودية يبرر الافتراض بأن «الناس أشجع من الدولة»، ما يؤكد ضرورة أن تلعب الدولة دوراً فاعلاً ومُبادراً ومُوجِّهاً. في المقابل، تبرز ضرورة الضغط على الدولة وتبني مواقف واضحة عبر أطر تنسيقية. وقد برزت مؤخراً ملامح [إطلاق تنظيم قاعدي يطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعويضات](#)، وهو «تجمّع أبناء البلدات الحدودية» الذي يضم ممثلين عن ٣٥ قرية. وقد حدّد التجمّع لنفسه أهدافاً تشمل: إعلان المنطقة الجنوبية الحدودية منطقة منكوبة، انسحاب الاحتلال وتحقيق العودة الآمنة، والبدء بالإعمار وتعويض المتضررين، وإنشاء صندوق خاص بالمتضررين، وتخصيص بدل إيجار، إضافة إلى مطالبته بإصدار مرسوم يتيح للنازحين سحب ودائعهم العالقة في المصارف. ورغم أن هذا التجمع لا يزال قيد التأسيس وبعض مطالبه هشة، ودون تأثير رسمي مباشر حتى الآن، إلا أنه يشكّل بصيص أمل في ظلّ التغيب المستمرّ للمتضررين عن النقاش حول إعادة الإعمار والتعافي.

الحضور الرسمي الهزيل في المناطق الحدودية يبرر الافتراض بأن «الناس أشجع من الدولة»، ما يؤكد ضرورة أن تؤدّي الدولة دوراً فاعلاً ومبادراً وموجِّهاً.

بالمتضررين، وتخصيص بدل إيجار، إضافة إلى مطالبته بإصدار مرسوم يتيح للنازحين سحب ودائعهم العالقة في المصارف. ورغم أن هذا التجمع لا يزال قيد التأسيس وبعض مطالبه هشة، ودون تأثير رسمي مباشر حتى الآن، إلا أنه يشكّل بصيص أمل في ظلّ التغيب المستمرّ للمتضررين عن النقاش حول إعادة الإعمار والتعافي.